الجُزءُ الثانِي

الفَصْل السَّادِس

مَنزِلَةٌ بَينَ المَنزِلَتَين

obeikandl.com

obeikandl.com

المَشي فَوقَ حَقلٍ مِنَ الألغَام

عند وُصول الجبهتين الثوريَّتين إلى سُدَّة الحُكم في كُلٍ من أسمرا وأديس أبابا، كانت العاصمتان مثقلتان بكمٍ هائلٍ من الدمار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكان عليهُما المشي بحذرٍ فوق حقلٍ من الألغام، وقد تركتا وراءهُما الحُكم الذي مضى إلى ذمَّة التاريخ، بل كان لزاماً عليهما تسخير قُدراتهما لإزالة تلك الألغام بمهارة، وفي فترة زمنيَّة وجيزة، حتى تستطيع شعوبهما أن تتذوَّق طعم التغيير.

كانت الأوضاع في أديس أبابا عشيَّة التغيير أخفَّ وطأة، من حيث المُقارنة بالدمار الكامل الذي حاق بإريتريا. ففي الوقت الذي شرعت فيه الجبهة الحاكمة في إريتريا في إعادة بناء دولة من الصِفر تقريباً، كانت الجبهة الحاكمة في إثيوبيا قد ورثت دولة بكامل مُؤسَّساتها الوطنيَّة وأجهزتها الإداريَّة، وانحصر التحدِّي في الكيفيَة التي تُمكِّن من إعادة ترتيب أوضاع الدولة وفق المفاهيم الثوريَّة التي أنجزت عمليَّة الاستقلال السياسي، وكان ذلك يعني ابتداءً ضرورة وضوح الرُؤى السياسيَّة حتى تستقيم عمليَّة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

كانت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" - بما ملكت من رصيدٍ نضالي وفَر لها يدا متنفذة في السُلطة- ترغب في إحداث التغيير وترتيب الأوضاع استناداً إلى رؤيتها السياسيَّة، وكانت قبل الشروع في تنفيذ برامجها المتعلقة بشكل الحُكم، تنطلق من خلفيَّتها الماركسيَّة المتطرِّفة والمهتدية بالنموذج الألباني. ومن المفارقات التاريخيَّة، أن وصولها إلى السُلطة تزامَنَ مع انهيار تلك المرجعيَّة في تيرانا، وكان ذلك في العام ١٩٩١، إثر اندلاع الصراع على السُلطة بالمحاولة التي قادها الشيوعي السابق "صالح بريشا" (كان طبيباً خاصاً للزعيم أنور خُوجة) ونتج عنها إزاحة آخر حكومة شيوعيَّة في ألبانيا، واعتقال رئيسها فاتوس نانو، ووضعه في السجن مع بقية المسئولين الآخرين في الدولة.

ليس معلوماً تماماً، إن كان هذا التداعي الذي حدث في دولة النموذج سبباً في تخفيف "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" من غلواء ماركسيَّتها المتطرِّفة، أم أن الواقع السياسي الإثيوبي الجديد عشيَّة التغيير فرض ذلك، لكن المعلوم أن هذا التخفيف لم يحول بينها وبين أن تصُبَّ بعضاً من سياساتها العامَّة - وبالذات السياسات الاقتصاديَّة- في قالب ذلك النهج، بعد إعطائه نفحة ليبراليَّة اقتضتها

ظروف الواقع المُشار إليه، وكذا ظروف خارجيَّة أملتها دولٌ ومُؤسَّسات لها مصلحة في التغيير الجديد، وبنفس القدر تحتاجها الجبهة الحاكمة في دعم سياساتها وتوجُّهاتها.

وصل السيِّد مليس زيناوي وبعض رفاقه إلى أديس أبابا بعد أقلَّ من أسبوع من استقرار الأوضاع، أي في ١٩٩١/٦/٣، وشَرَعَ على الفور في تكوين حكومة انتقاليَّة، كانت خطوطها العريضة - وربَّما مُسمَّياتها- قد وُضِعَت منذ اللحظة التي كان الثوار يطرقون فيها أبواب العاصمة إيذاناً باقتحامها.

كانت أولى الخطوات في إعادة ترتيب البيت الإثيوبي من الداخل - وفق رؤى "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"- هو مؤتمر السلام والديمقراطيَّة، الذي عُقد بعد نحو شهر تقريباً في ١٩٩١/٧/١، وجمع نحو ٨٤ تنظيماً معارضاً لنظام مانغستو، وكنا قد أشرنا لمُداولاته في فصلٍ سابق، خاصَّة الظلال التي انعكست في بند استقلال إريتريا، وما نتج عنه من قناعة لكلا الجبهتين بحاجتهما لبعضهما البعض أكثر من أي وقتٍ مضى.

كان هناك مشروعٌ لتحالف القُوى الأساسيَّة التي عقدت مؤتمرها في الميدان قبل شهورٍ قليلة من سُقوط نظام مانغستو، وقد تأطر هذا المشروع فيما سُمِّي بـ"الجبهة الديمقراطيَّة الثوريَّة لشُعُوب إثيوبيا الأهودق"، وتتكوَّن من تنظيمات أساسيَّة، هي: الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي، جبهة تحرير الأرومو، الحركة الديمقراطيَّة لشعوب الأمهرا، المنظمة الديمقراطيَّة للشعب العفري، وحركة الضُبَّاط الأحرار (حلت نفسها فيما بعد).

كانت هناك عدَّة عوامل ضاغطة، سارعت بتشكيل هذا التحالف بالشكل الذي ورد ذكره.. لم تكُن ثمَّة قواسم مشتركة بين تلك التنظيمات سِوَى اتفاقها في مهمة سقوط مانغستو، ولهذا لم يكن البرنامج المطروح واقعاً في مضمونه، بقدر ما كان رضائيا في شكله، ومع ذلك، استطاع هذا التحالف في مؤتمر السلام والديمقراطيَّة - بعد مداولاتٍ استمرَّت لخمسة أيام- وضع ميثاق المرحلة الانتقاليَّة الذي يتكوَّن من ٢٠ مادة، والمُصادقة عليه.

بموجب هذا "الميثاق"، قامت الجبهة الحاكمة بتقسيم إثيوبيا إلى ١٤ إقليماً على الأساس القومي، وهَدَفَت بهذا الإجراء إلى الاعتراف بحقوق القوميات حتى تضطلع شُعُوبها بالقيام بالمهام الإداريَّة والسياسيَّة في كل إقليم، إلى جانب القيام بالتنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في ميزانيَّاتٍ منفصلة، تُدعَمُ جُزئياً من السُّلطة المركزيَّة.

لقد كان موضوع شكل الحُكم من أهم الموضوعات، ولهذا افترض أن تعمل المرحلة الانتقاليَّة على تهيئة الظروف الملائمة لتأسيس نظام ديمقراطي تتمتع فيه القوميات والشعوب الإثيوبيَّة بحُقوقها السياسيَّة والوطنيَّة كاملة. في هذا السياق،

نصَّ "الميثاق" على وضع مسودَّة للدُستور، والتي تمَّ تكوينها من عدَّة تنظيمات وشخصيَّات، رُوعي فيها التنوُّع السياسي، بحيث ضمَّت سبعة أعضاء ممثلين للمجلس وينتمون لمنظمات سياسيَّة مختلفة، وسبعة آخرين يمثلون منظمات سياسيَّة ليست أعضاء في المجلس، وكذلك القوميَّات التي لم تمثَّل في المجلس، بالإضافة إلى ثلاثة عشر آخرين يمثلون منظمات مهنيَّة وشعبيَّة وخُبراء في القانون ورجال الدين.

قامت اللجنة بصياغة آراء متباينة مأخوذة من تجارب بلدان مختلفة، وعُرضت على الشعوب الإثيوبيّة في الأقاليم والمركز لمناقشتها، ثم عُرضت على مجلس ممثلي المنظمات السياسيَّة، وأخيراً البرلمان الذي ضمَّ نحو ٥٤٨ عضواً للمصادقة النهائيَّة.

قدَّم الدُستور الإثيوبي المُجاز من الناحية النظريَّة حلاً للمسألة القوميَّة التي كانت تناقضاتها سبباً في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في إثيوبيا منذ عهود تاريخيَّة سحيقة، كما أنه من جهة أخرى، يُعتبر - من الناحية النظريَّة- تجربة متقدِّمة لحَلِ المسألة القوميَّة بشكلٍ عام في القارة الأفريقيَّة، والتي تعاني منها أكثر من بلد.

بالميثاق الذي أجيز في المرحلة الانتقاليَّة، وبالدُستور الذي وضع حلاً لمشاكل الاضطهاد القومي في إثيوبيا، اتضح أن "الجبهة الديمقراطيَّة الثوريَّة لشعوب إثيوبيا" قد أقدمت على "مساومة تاريخيَّة" بين القوميَّات المختلفة، مثلما أقدمت على ذات المساومة مع المسلمين، حيث اعتبرت الإسلام والمسيحيَّة الديانتين الرسميَّتين (كانت المسيحيَّة هي الديانة الرسميَّة الوحيدة في الماضي).

وفقاً للدُستور، تمَّ تكوين مجلس تشريعي وجمعيَّتين فيدراليَّتين ومجلس رقابي يُسمَّى بـ"المجلس الفيدرالي"، ويفترض أن يكون الأعضاء المُنتمون لهذه المُؤسَّسات قد جاءوا عن طريق انتخاباتٍ ديمقراطيَّة حُرَّة.

فبحسب الزَّعم أن ذلك قد حدث، اتضح أن "الجبهة الديمقراطيَّة لشعوب إثيوبيا" تحظى بنحو ٩٠% من مقاعد هذه المجالس، ومن داخل هذه النسبة تُمسِكُ "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" بدفة القيادة لتُوَجِّه المركب للجهة التي تريدها.

بعد الممارسة العمليَّة، اتضح أن المجاز نظرياً كان مليئاً بالبُثور والدَمَامِل، ولم يكُن سوى ديكور جميل المنظر، وأنه يسبحُ في شاطئ بعيد كل البُعد عن الواقع، بل تنعدم فيه كل أجهزة السلامة.

ربَّما كان ذلك ما استشعرته "جبهة تحرير الأرومو"، فقد قفزت من المركب مبكراً (العام ١٩٩٢)، وفضلت الجلوس في مقاعد المعارضة، وبعدئذٍ زهدت حتى في مقاعد المعارضة، ودخلت الأدغال والأحراش مجدَّداً، لتعارض

السُلطة الحاكمة معارضة مسلحة، وبرَّرت خروجها بدعوى هيمنة الجبهة الحاكمة علي مقاليد الأمور، الأمر الذي لا تضمن فيه نزاهة الانتخابات في ظِلّ تلك الأجواء.

بعد خروجها من السُلطة، اعتمدت علي فصيل صغير من الأرومو كان يدير الإقليم الرابع، لكن ذلك لم يُعطِ الانطباع بعدم وجود فراغ في معادلة الحُكم، ذلك لأن الأرومو وفقاً للدستور الذي أقرَّ وجود ٩ قوميَّات إثيوبية، تعتبر القوميَّة الأولى من الناحية الديمُغرافيَّة، يليهما الأمهرا فالتيغراي. (١)

وقد جري التأكيد في فصلٍ سابق على أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" قامت برعاية عدَّة لقاءات مصالحة سريَّة بين الجبهة الحاكمة في إثيوبيا وحركة تحرير الأرومو، بعضها بمراقبة دوليَّة شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكيَّة وألمانيا وبريطانيا والسويد.

ما زاد من اختلال معادلة الحُكم أيضاً، أن القُوى الممثلة للأمهرا (الحركة الديمقراطيَّة لشعوب الأمهرا) لا تمثل القوميَّة تمثيلاً حقيقياً، بدليل أن قوى أخرى مؤثرة (المنظمة الديمقراطية لعموم الأمهرا) ومنظمات أخرى تقف في خندق المعارضة.

بهذه الوضعيَّة، اختلّ هدف "المساومة التاريخيَّة" الذي هدفت إليه الجبهة الحاكمة بوضع مارد القوميات الإثيوبيَّة في قُمقُمه، لذا تظل المسألة القوميَّة هي المشكلة الكبرى في إثيوبيا، وما تمّ الاتفاق عليه في الدستور هو مجرَّد حبّات من "الأسبرين" وُصفت لمريض يشكو من داء السَرطان.

لكن ذلك - مع علاّته- بدا مُقنعاً لعدَّة أطراف دوليَّة، وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكيَّة، التي راحت تُكثر من القول في بداية حقبة التسعينات إن مساعداتها ومعوناتها لأي دولة مشروطة بتكريس الديمقراطيَّة واحترام حقوق الإنسان. كما يمكن القول أيضاً بأن ذلك الشكل – مع علاّته أيضاً- حلّ بصورة مُؤقتة دون تناحُر القوميات فيما بينها، استناداً إلي ظلاماتٍ تاريخيَّة أو ثاراتٍ جرت في حقب ماضية، فقد أبقى على الشكل الهش للوحدة الإثيوبيَّة.

بالقناعة التي ورد ذكرها، تدفقت المساعدات والمعونات الاقتصاديَّة والقروض على إثيوبيا، فقامت الولايات المتحدة علي الفور بمنحها مساعداتٍ في السنوات الأولى بلغت نحو ٥٤ مليون دولار، وأعلنت المجموعة الأوربيَّة قيامها بـ"مشروع مارشال" لإعادة بناء إثيوبيا بما قيمته ٢,٢ مليار دولار، وقامت اليابان بإلغاء ديونها المستحقة وتقديم أكثر من ٧٠ مليون دولار، وعلى الصعيد الأفريقي، ساهم بنك التنمية بتقديم قرضٍ بمبلغ ٨٩ مليون دولار، مع تسهيلات بدون فائدة لمدة ٥٠ عاماً. أما البنك الدولي، فقد قدَّم حتى العام ١٩٩٨ ما يقارب السبعمائة مليون دولار.

الواقع أن الدولة الإثيوبيَّة ظلت على مدى تاريخها في الحِقَب المختلفة تعتمد اعتماداً أساسياً على العون والمساعدات الخارجيَّة، فعلى سبيل المثال، قدَّم برنامج الغذاء العالمي وحده لإثيوبيا خلال الثلاثة عقود الماضية ما قيمته بليون دولار أمريكي، ومثلت المساعدات في المُتوسِّط ما بين ١٥ إلى ٢٠% من إمداد الغذاء المحلي، فالثابت أيضاً أن الدولة الإثيوبيَّة على مختلف الأنظمة فيها لم تتكفَّل مطلقاً باكتفاءٍ ذاتي في الغذاء لمواطنيها.

عملت الجبهة المتنفذة (الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي) في التنظيم الحاكم (الجبهة الثوريَّة الديمقراطيَّة لشعوب إثيوبيا) إلي تحويل معظم الدعم والمساعدات الاقتصاديَّة إلي إقليم التيغراي، بدعوى أنه الأكثر تضرُّراً من ممارسات الأنظمة السابقة، فأسَّست في العام ١٩٩١ أكبر مرفقٍ اقتصادي في الإقليم، تحت اسم "الصندوق القومي لتأهيل التيغراي"، والذي يضم نحو ٢٥ مُؤسَّسة عاملة في المجالات الإنشائيَّة والتجاريَّة والتعدينيَّة والاستثمارية، مثل وشركة ميجا كوربوريشن MEGA ORPORATION، ومُؤسَّسة الإغاثة وإعادة إعمار التيغراي، إلي جانب العديد من المُؤسَّسات والشركات، والتي تتداخل أنشطتها في التبادُل التجاري مع إريتريا بصورة تطغى على نشاط مُؤسَّسات الدولة المركزيَّة.

جرَّاء ذلك، حدثت نهضة عُمرانيَّة واقتصاديَّة وتجاريَّة كبيرة في إقليم التيغراي، مقارنة بالأقاليم الأخرى، وفيه تركَّزت مُنشآتٍ اقتصاديَّة ضخمة (أُنشئ مصنع للأسمنت في ميكلي، عاصمة الإقليم في العام ١٩٩٧ برأسمال بلغ أكثر من ٧٥٠ مليون بر لإنتاج ١٢٠ ألف طن سنويا، وأقيم مصنع لصناعة الأدوية، وآخر لصناعة المنسوجات، ومصانع عديدة للصناعات الخفيفة.. إلخ).

ثمَّة أغراض سياسيَّة - إضافة للأغراض الاقتصاديَّة- في تحويل معظم الدعم لإقليم التيغراي، ذلك أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" كانت تتحسَّب من حدوث ردَّة سياسيَّة في جهاز الدولة تحت تأثير أي ظروف تدفع بعض القوميات الإثيوبيَّة إلي استغلال ما كفله الدستور الفيدرالي لها في أحقيَّتها لتقرير مصيرها، الأمر الذي يُؤدي إلي انفصالها، فتعمل آنئذٍ الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي علي ممارسة الحق نفسه، وإقامة جمهوريَّتها المستقلة التي سبق وبشَّرت بها منذ وقتٍ مُبكِّر في برنامجها السياسي.

دبلوماسيَّة "خذ وهات"

ذكرنا في فصلٍ سابق، أن قوَّات "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" بعد أن تضامنت مع حليفتها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في اقتحام العاصمة أديس أبابا وتسلم السُّلطة، لم تُصِبْ تلك القوَّات راحةً، فقد واصلت مهمَّتها في إطار حاجة الحليف لها بحراسته والسَّهر للحفاظ علي أمن السلطة واستقرار الأوضاع، وظلت مرابطة هكذا لعدة سنوات.

هذا ما جري تأكيده علي لسان السيد عبدالله جابر مسئول الشئون التنظيميَّة في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، ومستشار الرئيس الإريتري للشئون العربيَّة، حيث قال في حوار له مع صحيفة 'الاتحاد' الإماراتيَّة بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٦: «**دعمنا التيغراي وأوصلناهم بدبَّاباتنا إلى كُرسي الحُكم في أديس أبابا، ودفعناهم للعمل في إطار إثيوبيا المُوحَّدة، وليس لصالح قوميَّة التيغراي وحدها، ولسنا نادمين علي ذلك**».

في سياق تفصيلات هذا الدعم - غير الحراسة الأمنيَّة التي ذكرناها- كانت "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" قد قامت بتوجيه كل المواطنين الإريتريين (يُقدَّر عددهم رسمياً بنحو ١٣٠ ألفاً، وواقعياً الرقم أكبر من ذلك)، وكذلك الإثيوبيين من أصل إريتري، إلى التصويت لصالح "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في الانتخابات التي أجريت في العام ١٩٩٥ بصورة سلسة ومنضبطة أشبه إلى السريَّة، الأمر الذي عزَّز من وضعها في ظِلِّ التنافُس الشديد. وكذلك شمل الدعم وصفات سياسيَّة مستمرَّة، وتنازُلاتٍ اقتصاديَّة (يتم تفصيلها في محور آخر)، وكانت إيجابيات هذا الحلف إظهار "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" بمظهر الطرف القوي وسط التنظيمات الأخرى المُترَبِّصة بها، حتى وإن لم تُسفِر عن نواياها الحقيقية تجاهها.

إزاء هذه التطوُّرات بدأت التوجُّهات الماركسيَّة المتطرِّفة للجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي تضمحل، وإن كانت تأخذ بما يناسبها من هذا المنهج في قضايا اقتصاديَّة محدَّدة - مثلما ورد ذكره- علماً بأن التوجُّه العام للدولة نحا منحى الأخذ بمنهج اقتصاديات السوق الحر.

كذلك في ظِلِّ هذه التطوُّرات، حافظت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" على ما توصَّلت إليه في مسألة استقلال إريتريا، وقد أبدت موقفاً قاطعاً في مؤتمر السلام والديمقراطيَّة، حينما ألقت القوى بظلال من الشك حول هذه القضيَّة - مثلما ورد ذكره- غير أنه من المناسب النظر لمسألة اعتراف الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي باستقلال إريتريا من عدة زوايا، حيث أن العلاقة بين التنظيمين على مدى أكثر من عقدين توضح أن هذا الاعتراف دائماً ما يستند إلي مؤشرات تنعكس علي تلك العلاقة، وذلك يقتضي معالجتها من خلال ثلاث حقب زمنيَّة منذ ظهور "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" وتحالفها مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إرتيريا"، حيث تأرجح هذا المفهوم بين القناعة الإستراتيجيَّة والمناورة التكتيكيَّة.

<u>المرحلة الأولى</u>: وهي المرحلة التأسيسية الأولى لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، وهي ما يمكن تحديدها بمنتصف حقبة السبعينات وحتى أواخرها، حيث نجد بناءً على ما ورد ذكره ووفقاً لأدبيات الجبهة، أن اعترافها باستقلال إريتريا كان قائماً على "عدم الاكتراث السياسي"، إن جاز التعبير، باعتبار ضعف

خبرتها السياسيَّة آنذاك، علاوة على أن جهد القائمين عليها كان مُوجَّهاً نحو هدف "تأسيس جمهوريَّة التيغراي المستقلة"، وفي سبيل بلوغ تلك الغاية، اتبعت آنذاك المذهب الميكافيللي الذي يُبرِّر الوسيلة أياً كانت هُويَّتها.

ذلك يعني أنها - أي الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي- لم تُبدي أي اعتراض آنذاك إذا ما كان الوصول إلى هذا الهدف يمُرُّ عبر أنقاض الدولة الإثيوبيَّة، أو أن تحقيقه سيُؤدي إلى تفتيت الدولة إلى كيانات قوميَّة وعرقيَّة، وبالتالي فهي تنظر إلى مسألة استقلال إريتريا من هذه الزاوية.. لن يضيرها ذلك شيئاً مثلما لن يضيف لها شيئاً.. أي سيَّان الاستقلال أو عدمه، وبهذا الفهم فهي لا تتوجَّس من استقلال إريتريا توجُّس بعض القوميَّات الأخرى التي كانت ترى بنظرة صمديَّة غير قابلة للجَدَل أن إريتريا جزء من إثيوبيا الكبرى.. في حين أن الوضع الطبيعي هو أن استقلال إريتريا - بغضِّ النظر عن ملابساته القانونيَّة وظروف الضم القسري- سيضيف أشياءَ كثيرة للشعوب الإثيوبيَّة، أهمُّها توقف الحرب وبالتالي عودة الأمن والاستقرار للمنطقة.

المرحلة الثانية: وهي حقبة الثمانينات كلها، وهي الحقبة التي شهدت الانطلاقة النضاليَّة الحقيقيَّة لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" على الصعيدين العسكري والسياسي، وعلى الرغم من أنها انطلاقة ساهمت في بعض جُزئياتها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" بالتحالف المعروف، إلاَّ أن هذه الفترة شهدت في مراحل مختلفة بروز خلافاتٍ وتوتر بين الطرفين، وقد كانت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في كثير من المواقف واقعة بين قُطبي رحى، فهي من جهة تتكئ على الدعم الذي تقدِّمه لها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" ولا تستطيع الاستغناء عنه، وتدرك أن الإقدام على خطوة كهذه قد يهدِّد وجودها. ومن جهة أخرى، فهي مع تطوُّر الأحداث اكتسبت خبرة سياسيَّة مقدَّرة، وكانت تنتاب مشاعر بعض القائمين عليها نزعة نحو الاستقلاليَّة لإحساسهم - سواء كان ذلك خطأً أم حقيقة- بأن حلف "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" معهم ينطوي على شيء من "الأبويَّة السياسيَّة"، ولم يكن ذلك مجرّد إحساس فحسب، وإنما رد فعلٍ لما أصبحت تردُّده بعض القوى الإثيوبيَّة التي لم يسعدها حلف الطرفين، فكانت تتحدَّث عن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" كأنما أصبحت دُمية تحرِّكها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" كما تشاء، وأنها تقوم بعمل كل ما تمليه عليها، إلى درجة نسخ كل أفعالها وإعادة إنتاجها.

كما أنه يمكن التأكيد على أن بعض قادة التنظيم كانوا على قناعة عقيديَّة بأن استقلال إريتريا سيضمن لهُم سهولة استقلال إقليم التيغراي، وبالتالي إقامة الجمهوريَّة المستقلة في حالة تعذر تحقيق الأهداف الكبرى. وعلى الرغم من هذا التبايُن، لم يكن أمام "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" سوى مواصلة الاعتراف والالتزام باستقلال إريتريا.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة ما بعد تحرير إريتريا، ووصول الجبهتين إلى الحُكم في أسمرا وأديس أبابا وحتى اندلاع النزاع الأخير.. فالثابت أيضاً أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" واصلت التزامها، بل إنها في مؤتمر السلام والديمقراطيّة الذي ورد ذكره أبدت استماتةً وحماساً دافقاً، وفي الواقع كان ذلك التزاماً خالطته الهواجس من جهة، وقيَّدته شروطٌ باطنيَّة (كشف عنها فيما بعد وسيجري تفصيلها في محور آخر) من جهة أخرى، وما كان مُمكناً الإفصاح عنها آنذاك مثلما أنه لم يكن باستطاعة "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" المُضِي في طريق آخر لا يُؤدي إلى استقلال إريتريا، لا سيَّما وقد ذكرنا أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" ظلت حارساً للسُّلطة في أديس أبابا حتى بعد أن أصبحت إريتريا دولة معترفاً بها في المجتمع الدولي.

في هذه المراحل التاريخية الثلاث، يمكن القول بأن "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" حمَلت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" وهناً على وهن، وعلى الرغم من تبايُن أطروحاتهما في بعض القضايا، وعلى الرغم من إدراك الأولى بأن قضيَّتها الأساسيَّة - وهي مسألة استقلال بلادها- ليست مستقرّة تماماً في ذهنيَّة الثانية، إلاَّ أنها كانت مشبعة بالثقة في قدرتها على تغيير تلك الأفكار.. ومع ذلك فـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" ظلت تدرك تماماً أن اعتراف "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" باستقلال بلادها، أمرٌ لم يقُم على قناعة مبدئيَّة، بقدر ما هو خاضع لظروف ومؤثرات أخرى، وفق ما جرى ذكره. وهو أيضاً ما جرى تأكيده على لسان الرئيس "أسياس أفورقي" - بعد انهيار المعبد- في حوارٍ أجرته معه مجلة 'هويت' التي تصدُر باللغة المحليَّة التيغرينيَّة بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٤ وعرَّبته 'النبض' في عدد خاص، حيث أنه رغم تأكيده في محاور أخرى أن الخلاف الحالي هو خلافٌ حدودي، إلاَّ أنه أجاب بإسقاطاتٍ يُردِدها اخرون على سؤالٍ حول ما إذا كانت لهذه الحرب أهداف واقعيَة، فقال: «**هناك رأيٌ واسع بأن الخلاف الحالي ليس خلافاً على الحدود، وإنما يتعلق بموقف معيَّن من استقلال إريتريا، فـ"الويَاني" حتى ظهور العملة الإريتريَّة لم يكونوا مقتنعين باستقلالنا، ولذلك ظهرت كل هذه المشاكل على السطح حالما أصدرنا عُملتنا الوطنية "النقفة"**».

وبنفس الفهم، عبَر السيد عبدالله جابر عن وجهة نظره في الحوار المذكور مع صحيفة 'الاتحاد' الإماراتيَّة ردا على سؤال حول ما إذا كان استقلال إريتريا قد "مُنح" بالاتفاق مع المجموعة الحاكمة - أي التيغراي؟ فقال: «**لا، إطلاقاً.. مجموعة التيغراي الحاكمة في إثيوبيا لم تكُن موافقة في قرارة نفسها على استقلال إريتريا، كما أننا لم ننتظر موافقتها، فقد تمَّ تحرير إريتريا بطرد كل الجيوش الاثيوبيَّة، وحسمنا الموضوع عسكرياً في عام ١٩٩١**».

من جهة أخرى، كانت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" مشبعة بالثقة المطلقة، وتراهن على قُدرتها باستمرار في تغيير اي أفكار تنشأ تبرُز من الجبهة

الأخرى، ولا يمكن التأمين على أنها كانت تفعل ذلك من أجل مصالح الحليف، وإنما كانت تتوسّل أيضاً مصالحها الخاصة من تلك العلاقة، وهو ما يمكن النظر إليه - بنفس المستوى- من خلال مرحلتين:

مرحلة ما قبل التحرير:

في بدايات عملها النضالي، كانت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" قد دخلت في صداماتٍ مسلحة مع الحزب الثوري لشعوب إثيوبيا، التي رأت أنه ينافسها في جغرافيَتها - إقليم التيغراي- التي تطمح أن تنشُر فيه أفكارها على الرغم من دعوة الحزب الثوري للنضال المشترك وإقراره حق القوميّات في تقرير مصيرها، بما في ذلك قوميَّة التيغراي، وكان صداماً حاداً لم تستطع قوّات التحرير الشعبيَّة (الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا لاحقاً) أن تنجح في إزالة تناقُضاته، وقد تعمَّق أساسا لنفور عرقي ضمرته "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" تجاه كوادر الحزب الثوري الذي كانت قاعدته من قومية الأمهرا.

كذلك دخلت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" مع فصيلٍ آخر (جبهة تحرير التيغراي) الذي تأسَّس لأهداف تتقارب معها، وعند ما رأت أنه ينافسها موقع الريادة ويتناصف معها القواعد الجماهيريَّة، عملت على تصفيته عسكرياً في العام ١٩٧٧. بناءً على هذا وذاك، كان تحالفها مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" مشفوعاً بتلاشي خياراتها في حلفٍ بديل في الساحة الإثيوبيّة، ثم أصبحت القواسم الثقافيّة الاجتماعيَّة عاملاً إضافياً في توطيد عُرى التحالف فيما بعد.

لا يمكن الزعم بأن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" لا تدرك ذلك الواقع، بل هي كما أسلفنا تحيطُ بكُلِّ الظروف التي ينطلق منها حليفها، وبدت مطمئنة بأنها قادرة علي تصويب أطروحاته، على الرغم من التناقُض الحاد مع أطروحاتها السياسيَّة.

فقد كانت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" تؤكِّد في أدبياتها بأن غياب الديمقراطيّة في إثيوبيا يُعَدُّ سبباً مركزياً في تغييب إرادة شعوبها، وهضم حقوقها الأساسيَّة، وبهذا المنظور فإن ما تطرحه "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" من انفصال يفضي إلى تأسيس جمهوريّة مستقلة لا يُعَدُّ متناقضاً مع رؤيتها فحسب، وإنما يهدِّد وجودها السياسي أيضاً، كما أنه يمكن أن يشجِّع قوميات أخرى لتنحو ذات المنحى، الأمر الذي يعني حدوث صراعات هامشيَّة تبعد كل القوى عن الهدف الأساسي المتمثل في إزالة الحكم في أديس أبابا.

من أجل هذه المصلحة المرحليَّة، يمكن تفسير تمسُّك "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" بتحالفها مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" -مع علاَّته - في الفترة قبل الانتصار النهائي.

مرحلة ما بعد التحرير

وقد طمحت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" فيها إلى هدفين: أحدهما استراتيجي والآخر مرحلي.. أما الإستراتيجي، فإنها بعد وصولها إلى الحُكم وإدراكها لواقع بلادها من حيث الدمار الكبير الذي لحق بها، ومعرفتها لحدود إمكاناتها الاقتصاديَّة ومواردها الطبيعيَّة والبشريَّة، فقد بدأت في إتباع أو التخطيط لبرنامج يحقق شراكة اقتصاديَّة كاملة مع إثيوبيا، ويمكن أن تكون نواة لتكاملٍ اقتصادي أوسع على نطاق دول القرن الأفريقي، ومن خلال هذا الطموح الكبير تستطيع أن تُنجز أهدافها التي تنتشل بلادها من قاع الدمار إلى آفاق أرحب من التقدم والازدهار، وسنرى لاحقاً أن فكرة الشراكة الاقتصادية لاقت هوىً أيضاً في نفس "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، مع فارق أنها استحسنتها من زاوية الإبقاء على إريتريا ضمنياً تحت الهيمنة الإثيوبيَّة، طالما ارتضت طوعاً خيار الاستقلال.

أما الهدف المرحلي، فهو ما قد بَرَزَ إثر محاولات بعض القوى السياسيَّة الإثيوبيَّة التشويش على خيار استقلال إريتريا في مؤتمر السلام والديمقراطيَّة المُشار إليه من قبل. كذلك تحرُّك بعض القوى الإقليميَّة والدوليَّة في نفس الاتجاه، الأمر الذي انعكس قلقاً على "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، ورأت ضرورة الاعتماد على الحكومة الإثيوبيَّة المُؤقتة والمتنفذة فيها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في الاعتراف السريع بنتائج الاستقلال، حتى يكون ذلك جاذباً لاعتراف دولي سريع أيضاً، ويقطع الطريق - في نفس الوقت- على القوى الإثيوبيَّة الأخرى التي ماثلتها التوجُّه في المحيطين الإقليمي والدولي.

إضافة إلى ما ذكرناه من أن حراسة كوادر "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" للمُجتمعين في مؤتمر السلام والديمقراطيَّة بصفةٍ خاصة، والسُلطة في أديس أبابا بصفة عامة قللت من فرص المناورة بمسألة استقلال إريتريا، علاوة على ذلك، قد يقول المنطق أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" كانت ساعتئذٍ في أوج عنفوانها الثوري والنضالي، ومن القوَّة والإمكانات بحيث يمكنها مواصلة المشوار عسكرياً إذا ما ظهرت أي عراقيل أمامها في طريق هدف استقلال بلادها، لكن المنطق أيضاً يقول بأن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" بعد أن بسطت سيطرتها على كامل التراب الإرتري، أعلنت بوضوح للمجتمع الدولي أنها ستعتمد استقلالها بالطرُق القانونيَّة المشروعة عبر استفتاء شعبي في نهاية مرحلة انتقاليَّة حدَّدتها بعامين. لهذا، فطالما أصبح ذلك هو المنهج الذي ارتضته، إذن لابُدَّ أن تعمل ما بوسعها لإنجاز هذه المُهمَّة التاريخيَّة، دون أن يحدُث ما يمكن أن يُعكِّر صفوها.

كشف عن ذلك الرئيس "أسياس أفورقي" في الحوار المذكور من قبل في مجلة 'هويت'، حيث قال: «**إن استقلالنا لم يأت بمباركة الحكومة الإثيوبية، وقد ناضلنا ما بوسعنا في تثبيت هذه الحقيقة بوضوح، وقد سعت عدة جهات**

بالانحياز إلى قوى معيَّنة لإقناعنا بحُجَّة التسهيل والقبول الفوري والسريع من المجتمع الدولي.. حاولوا بعدَّة وسائل تعقيد المشروع، إلاّ أننا لم نتراجع قيد أنملة من مبدأنا في أن استقلال إريتريا لم ولن يكون هِبَة من أي جهة كانت.. إنه قرار الشعب الإريتري دون سواه، وقد حرصنا دوماً على تشبُّثنا بهذا الخيار، وقد تحقق استقلالنا بصوت ودماء الشعب الإريتري».

ومع ذلك، فإن أي نكوص من الجبهة الحاكمة في إثيوبيا آنذاك في الاعتراف باستقلال إرتريا كان سيُؤدي إلى أمرين لا ثالث لهما: **الأول**، جولة أخرى في الحرب، وذلك يعني مزيد من التضحيات والمزيد من بعثرة الطاقات وإهدار الموارد والإمكانيات. ولا يمكن القطع بالفترة الزمنيَّة التي تستغرقها تلك الجولة، ولكن قياساً بالإرادة التي حققت التحرير، يمكن القطع بأنه خيار سيُؤدي في النهاية إلى تكريس ما هو كائن أصلاً في استقلال إرتريا.. أما **الأمر الثاني**، فقد يُؤدِّي عدم الاعتراف أو التشويش إلى دخول القضيَّة إلى دهاليز الأمم المتحدة، وهي مسألة تتحكَّم فيها أشياء يصعُب التكهن بها مجتمعةً، لا سيَّما وقد شهدت الدهاليز نفسها المُؤامرة الأولى التي كلفت حرب الثلاثين عاماً، وقد يكون التاريخ أحمقاً إن أعاد سيرته الأولى بهذا السيناريو الممقوت.

هذا أيضاً ما ألمح إليه الرئيس "أسياس أفورقي" في الحوار مع مجلة 'هويت'، فقال: «**أثناء إجراء مشروع الاستفتاء، حرصنا على تجنب الانطباع بأن استقلالنا كان تحت أي ظرف هِبَة أو مِنحَة من الحكومة الإثيوبية.. كان الأمين العام للأمم المتحدة - وهو في ذلك الوقت الدكتور بطرس غالي- وكانت تظهر من حين لآخر الكثير من التعقيدات، وقد حرصنا على التعبير بوضوح عن رفضنا القاطع لاحتمالات فهم المسألة بصورة مغايرة، وأكدنا أكثر من مرَّة أنه يمكننا أن نُجري الاستفتاء دون استجداء مباركة الأمم المتحدة إذا ما تعمَّدت تصوير عمليَّة الاستفتاء وكأنها منحة من قبل حكومة إثيوبيا إلى إريتريا**».

في التقدير، أن الخطوة التي اتبعتها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" في تكريس مبدأ الاستفتاء كانت خطوة عقلانيَّة متميِّزة، فهي من جهة جنت ثمار نضالها المسلح بطريقة حضاريّة وعزَّزت استقلال بلادها بضمانة دوليَّة، ومن جهة أخرى كانت هذه الضمانة من نفس الجهة التي ساهم أقطابها بالأمس في تضييع الحق الإريتري.

أجرت الجبهة الشعبيَّة الاستفتاء في آخر الفترة الانتقاليَّة، وكان الشيء غير المرئي فيه أنها استفادت من الوجود الديمُغرافي الكثيف لقوميَّة التيغراي في إريتريا، والذي شارك في عملية الاستفتاء مثلما شارك الإريتريون المقيمون في إثيوبيا بالتصويت لصالح "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في الانتخابات، وليس معلوماً تماماً إن كانت تلك المشاركة بإيعاز من "الجبهة الشعبيَّة لتحرير

التيغراي"، أو هو إقدامٌ طوعي، أم أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" جبرته لصالح ذلك الهدف.

أياً كانت الدوافع، فبموجب تلك المشاركة كان القانون الذي استصدرته "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" لمنح الجنسيَّة الإريتريَّة قانوناً مرناً ومتسامحاً، نال بموجبه الكثيرون من أبناء التيغراي ذلك الصك، وفي ظروف التعبئة التي لازمت الحرب الثانية - الراهنة- اتضح أن الصك لا يوفر ولاء كاملاً، الأمر الذي جعل السُلطات الإريتريَة تعيد النظر في وضعيَّة هؤلاء بإجراءات أخرى لم تصل إلى ما أقدمت عليه أديس أبابا من إجراءات قاسية طالت الإريتريين المقيمين في أراضيها والإثيوبيين من ذوي الأصول الإرتريَّة.

كانت الجبهة الحاكمة في إثيوبيا من أوائل الدول التي أعلنت اعترافها بنتائج الاستقلال، والدولة التي حملت الرقم الأوَّل في السلك الدبلوماسي المُمثل في إريتريا، وبادرت بإقامة علاقات على مستوى السفراء قبل أن تعلن نتائج الاستفتاء.. وتوالت اعترافات الدول، وأصبحت إريتريا عضواً كاملاً في هيئة الأمم المتحدة.

النقش على الحجر

أما في شأن التطوُّرات التي كانت تجري على الساحة الإريتريَّة، فقبل إنجاز عمليَّة الاستفتاء بأيام قلائل، وتحديدا في ١٩٩٣/٥/٢٠، طرأ حدث كادت الدولة الوليدة أن تغرق بموجبه في لجَّة بحر عميق من الفوضى والاضطرابات، قبل أن يُشهر استقلالها رسمياً، إذ تمرَّد المقاتلون وقاموا باحتلال كافة الطرُق الرئيسيَّة والمرافق الحكوميَة والدوائر الرسميَّة، بدءً بالمطار، وسط ذهول المسئولين الذين قام المتمرِّدون بإخراجهم عُنوةً من مكاتبهم، وكذلك المواطنين الذين باغتهم الحدث.

كان المتمرِّدون قد قدمُوا من وحداتٍ مختلفة بعضها خارج العاصمة وتجمّعوا صباحاً وتوزّعوا على كل المرافق، واتضح أنها حركة مطلبيَّة استاءت من التنظيم الإداري الذي جرى للدولة في الفترة الانتقاليَّة، ورأوا أن ذلك تمَّ بصورة فوقيَة لا يُعبِّر عن نهج التنظيم الذي عرفوه في الميدان.. كانت الحركة في مجملها عفويَّة وعشوائيَّة ولم تكن منظمة تنظيماً دقيقاً يُؤهِّلها لتحقيق أهدافها، وفي الواقع ليس ثمَّة أهدافٍ يُرجى لها أن تتحقق آنذاك، فالدولة تحرَّرت ولكنها لم تستقل رسمياً، ولم تنظم هياكلها الإداريَّة والسياسيَّة كلها، وليست هناك مُؤسَّسات تستطيع الجماعة المتمرِّدة أن تعبِّر من خلالها عن مطالبها، ولم تكن بحوزتهم وسيلة من وسائل الضغط سوى أسلحة حُمِلت على الأيدي والأكتاف، الخفيف منها والثقيل، والتي إن أزيحت مفاتيح تأمينها كان يمكن أن تشعل حرباً أهليَّة لا تُبقي ولا تُذر.

نزل لهم المسئولون فرفضوا التحدُّث إليهم جميعاً، بل اعتبروهم سبب المشكلة، ولم يُذعنوا سوى للأمين العام للحكومة المُؤقتة، السيد "أسياس أفورقي"

الذي راح يخاطب كل مجموعة على حِدَه، وطلب منهم جميعاً الحُضور إلى الإستاد الرئيسي، وهناك تحدَّث إليهم بلغة لم يتمالكوا معها إلاَّ أن يُطأطئوا رُؤوسهم خجلاً، عندما قال لهم: «**اسمعوا إذاعات العالم اليوم.. ماذا ستقول عن هذا العمل المشين الذي أقدمتُم عليه؟**».. أما عن مطالبهم، فوعَدَهُم بالنظر فيها، وبذل الجهد في حَلِّ بعضها، فمضوا إلى حال سبيلهم.

قامت الأجهزة الرسميَّة فيما بعد بتحريَّاتها، فاعتقلت تبعاً لذلك بضع عشرات أطلقت سراحهم بعد عدة سنوات بعد فهم الدوافع التي حرَّضتهم على ذلك الفعل، واتضح أن معظم كوادر المقاتلين الذين قاموا بهذا التمرُّد هُم من الدفعات التي التحقت بالعمل النضالي في سنواته الأخيرة.

لكن تلك الحركة - مع عشوائيتها- إلاَّ إنها نبَّهت إلى خطورة جيش ثوري بُني على العقيدة العسكريَّة التي ترى أن الحلول لأي قضيَّة لا تأتي إلاَّ عبر تلك التربية.. وإن كان قد وضح في جانب اخر، مدى توق البعض وتعجُّلهم لحياة مدنيَّة فيها كل وسائل الرفاهيَّة بعد حياة مليئة بالفواجع والضنك الحياتي بين السهول والأودية والجبال. من أجل ذلك، كان بند تسريح نحو ثلثي الجيش الشعبي هو البند الذي علا على كل البنود في مهام الحكومة الإريتريَّة بعد الاستقلال.

مع أن عين المجتمع الدولي كانت مصوَّبة عليها، لترى كيف يمكن أن تتعامل مع عدة قضايا ينبغي أن تحدِّد رؤيتها فيها، خاصة على صعيد العلاقات الخارجيَّة على المستويين الإقليمي والدولي، فقد اتسم الخطاب السياسي فيها أثناء العامين اللذين تولَّت فيهما الحكومة المؤقتة قبل الاستقلال بكثير من اللغة الثوريَّة التي طغت على اللغة الدبلوماسيَّة، ممَّا جعل دولاً بعينها ترتاب من توجُّهات القادم الجديد.

حدث ظرف يمكن أن يوصف بأنه قدري تقاطع مع السياسة، زاد من مشاعر الارتياب المذكورة.. إذ باغتت حُمَّى الملاريا الدماغيَّة الأمين العام للحكومة المُؤقتة السيد "أسياس أفورقي" قبل الاستقلال بعدة أشهر، أي في فبراير (شباط) ١٩٩٣، فدخل في غيبوبة استمرَّت ٤ أيام، ولم تكُن رحلات الطيران قد تواصلت إلى إريتريا بعد، كما أن مستشفياتها لم تكن مجهَّزة لمعالجة مثل تلك الحالات والتي لا توجد لها مراكز علاجيَّة متخصِّصة في المنطقة سوى تل أبيب ونيروبي، وكانت الثانية أقل تأهيلا من الأولى. اجتمع رفاق الرئيس واتخذوا القرار الجريء بنقله إلى تل أبيب، وطلبوا من الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالي تأمين طائرة تقله إلى هناك، فبادر هذا الأخير ودبَّر الأمر عن طريق السفارة الأمريكيَّة الممثلة في أديس أبابا.

بعد ان عوفي الرئيس الإريتري هناك، أدرك أنه في مستشفى "كوبات حليم" بإسرائيل، فتحمَّل تبعات قرار لم يُشارك في اتخاذه، خاصَّة بعد أن استثار الحمية العربيَّة التقليديَّة التي أغفلت كل الأبعاد الإنسانيَّة، ولم تر من الحدث شيئاً

سوى أن قادماً جديد اقترب من - أو بالأحرى دخل- الأرض الحرام، وبدأت تنسج من الخيال واقعاً ومن الواقع أوهاماً، ومن الأوهام حقائق.. ولم يُغفَر للرئيس الإريتري! إن الطريق في الأصل أصبح سالكاً بين تل أبيب وأصحاب القضيَّة المركزيَّة منذ مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١، وكان قبله مُمهَّداً بينها وبين آخرين يزورونها تارة في الخفاء وأخرى في العلن. لكن اتضح أن كل ذلك لا يُجدي نفعاً في التبرير، فأصبح ذلك العقل التقليدي يجنح إلى اختزال الأشياء في تفسيره لأي ظاهرة تطرأ على الساحة الإريتريَّة، فيجزم مكابراً بأن من وراءها وأمامها وعلى جانبيها تقف إسرائيل. وبدت إسرائيل نفسها سعيدة بالإطار الذي ظلت توضع فيه منذ تأسيسها، ويظهرها بمظهر الدولة القادرة على قهر أي شيء بذراع طويلة لا يستطيع أحد الوقوف أمامها، علماً بأن كل الذي فعلته في تلك الزيارة حين هبط عليها فيها الرئيس الإريتري من حيث لا تدري، الاكتفاء بتصريحات صحفيَّة لرئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، هي في مضمونها استثمارٌ ذكي للحدث حيث قال: «**إن إسرائيل كسبت صديقا مهماً**».

تمَّت زيارة الرئيس الإريتري - كما أسلفنا- وهو في غيبوبة أفقدته الوعي، ولكن بعد عدَّة سنوات أعقبها بزيارة أخري استغرقت بضع ساعات يوم ١٩٩٦/٣/٥، وهو في طريقه إلى إيطاليا. وعلى عكس الأولى، كان بكامل وعيه وبملء إرادته في الثانية، ونسبة لأنها تمَّت بعد شهور قليلة من أزمة أرخبيل جُزُر حنيش مع اليمن، فلم تسلم من التأويلات، لا سيَّما وان معظم الإعلام العربي حين اندلاع الأزمة ركز على الدور الإسرائيلي باعتباره المحرِّك غير المرئي لإريتريا في النزاع.

صدر بيان مشترك في ختام الزيارة، أكد الرئيس الإريتري فيه: «**عدم تورُّط إسرائيل في النزاع مع اليمن**»، وشدَّد على أن بلاده: «**لم تتلقى الدعم من أي جهة أجنبيَّة في هذا النزاع، وليست لديها النيَّة لفعل ذلك**».

لقد تضمَّنت الزيارة الثانية - مع قصرها- مضموناً سياسياً ربَّما أراد من خلالها الرئيس الإريتري أن يوجه رسالة يوضح فيها استقلاليَّة تحرُّكاته وقراره السياسي، ولربَّما كانت أيضاً إشارة للذين يعتقدون بقوَّة في الوجود الإسرائيلي إلى أنه لا شيء يجعل الذي صاغوه في الخيال يصبح واقعاً.

كانت التحديات التي تقف مواجهة الحكومة الإريتريَّة كبيرة، فهي في خطوطها العامة تتلخص في إعادة بناء وتأهيل دولة محطمة، وفي فرعيَّاتها تتكاثر الملفات بما لا حصر له.. فهناك المورد البشري الذي يحتم قولبة مجتمع بأكمله في إطار جديد يتواكب مع مرحلة الدولة، لا سيَّما وأن المجتمع الإريتري عشيَّة التحرير كان سواده الأعظم يرزح تحت نير احتلال مورِسَتْ فيه شتى النظريات، وما يقارب ثلثه توزَّعته المنافي والمهاجر، وشريحة بلغت المائة ألف من المقاتلين الذين يطمحون في حياة أخرى، وملفات تضم سيرة ٦٥ ألف شهيد تتطلع أرواحهم

لتكريم في وطن ضحُّوا من أجله، وعشرات المئات من المعاقين يُرجى دمجهم في المجتمع، وملفات مفخَّخة لآلافٍ من الذين تعاونوا مع المستعمر ينتظرون جزاءهم، أو عبارة تقول لهم: اذهبوا فأنتم الطلقاء.. وفي الخلف عنوان كبير لدولة مطلوب منها استكمال أجهزتها السياسيَّة والإداريَّة حتى تستطيع القيام بواجباتها تجاه المواطن الحالم بالغذاء والكساء والدواء ليقوم بدوره بإيفائها حقوقها.

عندما وصلت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" إلى الحُكم لم تكُن قد قاطعت خلفيّتها الماركسيَّة تماماً، وإن حاولت مبكراً الانفكاك من ربقة هذا التوجُّه، لذلك فقد استخلصت بعضاً من ذلك المنهج وضمَّنته سياسات الدول الجديدة دون الإدعاء بأنه انحياز له، وخاصة في ترسيم السياسات الاقتصاديَّة التي لم يشفع لها أنها انتهجت مبدأ السوق الحُر، لكن دخول الجبهة الشعبيَّة طرفاً منافساً (وهي الحكومة نفسها في وجهها الاخر) حال دون مجاراتها في هذا المجال، نظراً لضخامة إمكانياتها، وبالتالي احتكرت كثيراً من المناشط الإنتاجيَّة والتجاريَّة، وأصبحت تبعاً لذلك تتحكَّم في المفاتيح الاقتصاديَّة للدولة، مع إبقائها لهامش يسبح فيه الآخرون.

منذ تسلمها مقاليد السُّلطة، اعتمدت الجبهة الشعبيَّة - وبشكلٍ واضح- في إدارة جهاز الدولة على كوادرها استناداً إلى ما تريده دائماً عن رصيدها النضالي الذي أنجز عملية الاستقلال، لكن ذلك لم يجعلها بمنأى عن نقد المناوئين لها فيما يرددونه أيضاً من أنها احتكرت السُّلطة.

بعد نحو أقل من عام من الاستقلال الرسمي، طرقت الجبهة الشعبيَّة باب المؤسسيّة - وفقاً لمفاهيمها- فقامت بعقد مؤتمرها الثالث في مدينة "نقفة" على الساحل الشمالي لإريتريا، وكان ذلك في فبراير (شباط) ١٩٩٤، واستغرقت مداولاته أسبوعاً كاملاً شارك فيه نحو ١٩٩٣ عضوا من الذين رُشّحوا للحضور من قبل اللجنة التحضيريَّة، وكانت أهميَّة ذلك المؤتمر في كونه الأول الذي عقد في ظلّ الدولة الوليدة، وفي خضم تساؤلات كثيرة كانت تكتنف الساحة الإريتريَة. كان المؤتمران الأول والثاني قد عُقِدَا في الميدان إبان فترة الكفاح المسلح، وحدّدت اللجنة التحضيريَّة أيضاً الإطار العام للمؤتمر في ستة قضايا، حصرتها في:

١- تحقيق الوفاق الوطني.
٢- تأمين مسيرة الديمقراطية.
٣- التطور والتنمية المتوازنة.
٤- العدالة الاجتماعية.
٥- تطوير ثقافة وطنية ديمقراطية.
٦- تحقيق تعاون دولي وإقليمي يقوم على مبدأ عدم الانحياز.

أجاز المؤتمر مسودَّة "الميثاق الوطني"، وكانت ملامحه العامَّة تحدَّدت في ربطه بين الوطنيَّة والديمقراطيَّة من جهة، وبين الديمقراطيَّة السياسيَّة والديمقراطيَّة

الاقتصاديّة والاجتماعيّة من جهة أخرى. واعتبر الميثاق أن: «**طبيعة المرحلة تستوجب وتتطلب قيام تنظيم سياسي واسع وقوي، مُوسَّسٌ على صلابة وتراث الجبهة الشعبيّة وتكون نواته أعضاء الجبهة الشعبيّة والوطنيين الذين سينضمون لها**».. ولم يكن مفاجئاً ان تعلن الجبهة الشعبيّة نفسها تنظيماً سياسياً وحيداً «**لحين اكتمال البناء الاقتصادي**».

في محاولة لفرز الأشياء وتمييزها، نصّ الميثاق على النشاط المستقل للجبهة عن الحكومة، وشدّد على ضرورة عدم شغل "كل" قياداتها لمناصب حكومية، (كان ذلك شرطاً جعل نصف أعضاء المكتب التنفيذي تقريباً من شاغلي الوظائف الحكوميّة)، ولهذا فالتمييز الذي نصّ عليه الميثاق اتخذ فهم "التوأمة" على حدّ تعبير السيد الامين محمد سعيد سكرتير الجبهة في حديث له لتلفزيون المحلي يوم ١٩٩٧/٥/١٢، حيث قال: «**العلاقة بين الحكومة والجبهة هي علاقة توامة، لا نستطيع أن نفصل بينهما، فكما يعرف الجميع ان الحكومة القائمة الآن هي حكومة الجبهة الشعبيّة وشُكّلت من قِبلها، وبالتالي لا نستطيع ان نفصل بينهما**».

أجريت الانتخابات لاختيار ٧٥ عضوا للمجلس المركزي وهو بمثابة الجهاز التشريعي، وهؤلاء بدورهم انتخبوا رئيساً للجبهة (اسياس افورقي)، ومكتباً تنفيذياً مكوناً من ١٨ عضواً زائد الرئيس.(٢)

قرّر المؤتمر بالنسبة لعضويّة المجلس الوطني (البرلمان) ان يكون اعضاء المجلس المركزي (٧٥) عضواً، جميعهم أعضاء فيه، على أن يتم انتخاب (٧٥) عضواً اخرين من الشعب.

كانت المفاجأة في هذه العمليّة الانتخابيّة ان عدداً من الذين أحرزوا نسبة أصوات عالية في عضويّة المجلس المركزي لم يستطيعوا العبور الى عضويّة المكتب التنفيذي (٣)، في حين أن اخرين أحرزوا نسبة أصوات أقل منهم انتخبوا اعضاء في المكتب التنفيذي (٤). كذلك لم يحالف التوفيق شخصيّات تمتعت بتاريخ نضالي كبير (٥)، لكن في اطار تقاليد التنظيم لم يكن ذلك بمفاجأة، فما كان ليخاطر بترك الحبل على الغارب، لا سيما وقد وضع على عاتقه مسئوليّة حكم الدولة، ولهذا ليس مستغرباً ان يكون قد تمّ الاتفاق على كل ذلك في الحوارات التي سبقت المؤتمر، اضافة الى ان قاموس التنظيم يخلو من مفردات الهزيمة أو الانتصار في مثل هذه الحالات.

ن المتأمل لأعضاء المكتب التنفيذي يلاحظ تضمينه نسبة كبيرة من الشباب، وان كانت لهؤلاء سيمتهم الوطنية، الاّ ان بعضهم لا يمتلك تاريخاً بارزاً ابان فترة الكفاح المسلح، قياساً بالذين لم يحرزوا، وان كان هذا بحد شيا ليس في تقاليد التنظيم، لكن كان اختيارهم للمشاركة في رسم سياسات الدولة التنظيم

محكاً صعباً للاختبار، فتواضع التجربة السياسيَّة قد لا يُجدي فتيلا مع واقع يئن تحت ظِلّ تركة مثقلة بالمشاكل ومستقبل ملئ بالهموم والطموح.

لقد عكس هذا التكوين في وجهه الاخر أن القيادة انحازت لمعادلة لا تخضع للعمليّة الانتخابيَّة الحُرّة، بقدر ما خضعت لاعتبارات أخرى برّرها البعض «**بظروف اقتضتها طبيعة المرحلة القادمة**».. وذلك في الحوارات التي سبقت المؤتمر.

في ختام ذلك المؤتمر، طوى السيد رمضان محمد نور صفحة تنظيميَّة فتحت لأكثر من ثلاثة عقود زمنيّة، وذلك بتقديم استقالته، طوعاً كما ذكّر، وقسراً كما فُسرت، وكان قد شغل منصب أوّل امين للجبهة الشعبيَّة، والتي طُوت في المؤتمر أيضاً صفحة وفتحت أخرى غيّرت فيها اسمها إلى "الجبهة الشعبيّة للديمقراطيّة والعدالة".

حضرت الجبهة الثوريّة الديمقراطيّة لشعوب اثيوبيا التي دُعيَت بصفة مراقب، وهو التقليد الذي درجت عليه الجبهتان في أنشطتهما التنظيميّة.

بذاك المؤتمر، اتضحت الخطوط العامة للمرحلة الانتقاليَّة، وأهمُّها الاعتماد على التنظيم القديم/الجديد في رسم وترسيخ سياساتها، وكان ذلك أمراً شطّاً بالمقارنة مع محدوديّة الكادر البشري الذي تقع على عاتقه مسئوليّة التنفيذ، وكذلك نقص خبراته العمليّة، وكان ذلك نتاجاً طبيعياً لاستغراق الجبهة الشعبيّة في العمل السياسي والعسكري ابان فترة الكفاح المسلح، وقد جرت محاولة لاحقة لتغطية ذلك العجز من خلال دورات مكثفة في فنون الإدارة واللغة والتدريب المهني ومواصلة التعليم الأكاديمي من خلال برامج الدراسة بالمراسلة وغيره.

من جهة أخرى، وبالعوامل المذكورة أعلاه، أدى احتكار الجبهة الشعبيّة للسُلطة إلى تمدُّد الدولة الأمنيّة وغياب الدولة المُؤسَّسيَّة واضمحلال الدولة المدنيّة. وكان لذلك أثره السالب على المناحي السياسيَّة والاقتصاديَّة والاستثماريَّة والاجتماعيّة. ولا يعني ذلك غمط حقوق التنظيم في ذكر إنجازاتٍ تمّت على مدى السنوات الماضية - مع قِصَرِهَا- فقد تحققت بعض الإنجازات في القطاعات المُشار إليها، ولكنها إنجازات عتمتها الظروف التي سبق ذكرها من جهة، وحدّت من انطلاقتها المشاكل التي واجهت الدولة في محيطها الإقليمي من جهة أخرى.

كما أن هذه الإنجازات - بطموح من رَزَحَ تحت ويلات الاحتلال ردحاً من الزمن- تلقى رضاءً واقعياً، ولكن قياساً بالنزعة الإنسانيَّة الطموحة أيضاً إلى مراقي أكثر ازدهاراً، تقبُع تلك الإنجازات تحت سقف متواضع.

في هذا الإطار، ثمَّة بعض العوامل التي لم تساعد الدولة الوليدة في تكريس مفاهيمها الخاصة، بالذات في المجالين السياسي والاقتصادي، فعلى سبيل المثال

أعلنت موقفاً قطعياً تجاه الديمقراطيَّة الليبراليَّة القائمة على التعدُّد الحزبي وفق التنظير الغربي، ويُعتقد أنها في ذلك تبدو متوجِّسة من أن يُؤدي ذلك المنهج إلى تجزئة الوحدة الوطنيَّة، ومع ذلك فهي قد اقتبست منها - أي الديمقراطيَّة الليبراليَّة- ما يوائم ظروفها وضمَّنته دستورها، الذي تمَّت المصادقة عليه في مايو (آيار) ١٩٩٧، وهو الدستور الذي صَمَتَ لنفس التوجُّسات السابقة عن الإشارة للدين أو اللغة، مؤكداً في مقابل ذلك علمانيَّة الدولة، على عكس الدستور الإثيوبي الذي أشرنا له في إقراره بالمسيحيَّة والإسلام، ومع ذلك تدَّعي الدولة أيضاً بأنها علمانيَّة.

كفل الدستور المُجاز بعض الحريَّات العامة، من بينها حق تكوين التنظيمات السياسيَّة غير القائمة على أسُسٍ دينيَّة أو طائفيَّة أو قبليَّة، وهي حقوق ينتظر وضعها على بلاط الممارسة الفعليَّة بعد انتهاء الفترة الانتقاليَّة، والتي كان يُرجى منها أن تكون محكاً للاختبار تجنباً لأي تأثيرات جانبيَّة قد تفرزها الانعطافة الحادة من الحرمان إلى الكفالة.

فالدستور - أو الدساتير عموماً- في العالم الثالث، مهما تضمَّنته من بنود تتحدَّث بإسهاب عن الحريَّات، تظل حبيسة الورق، ويمضي البعض إلى أكثر من ذلك حينما يعمدون مباشرة إلى خرقها والعبث بها وفق أهوائهم ودون أدنى اعتبار لما يُمكن أن يُحدثه ذلك لدى عامة الشعب.

وفي سياق الممارسة العمليَّة، لم يكن خافياً أن القيادة الإريتريَّة مع اتجاه الضوابط أكثر من المُطلق، وهذا ما جرى تأكيده على لسان الرئيس الإريتري "أسياس أفورقي" يوم ١٩٩٨/٢/٢١ في لقائه المفتوح بمواطنيه، الذي دأب عليه سنوياً بالقيام بردودٍ مباشرة على أسئلة تُلقى عليه، فقد سأل سائلٌ عن أسباب سماع المواطن الإريتري أخبار بلاده من وسائل الإعلام الخارجيَّة بدلاً عن وسائل الإعلام المحليَّة.. فبعد أن أكد أفورقي ضرورة بث الأخبار المُهمَّة ذات الطابع المعلوماتي والتعليمي، قال: «**أعتقد أن الأفيد للمواطن أن يعرف عن أوضاع الأسواق المحليَّة وأسعار المواد الاستهلاكيَّة فيها، بدلاً من الحديث عن إغلاق مصفاة عَصَب أم لا!!**».. وضرب مثلاً آخر فقال: «**لا أعتقد أن الحديث عن كل ما يعرفه المرء شيء ذو فائدة كبيرة، فما جدوى الحديث عن إلقاء القبض على زورق أو زورقين؟**».. مع تأكيده أيضاً بأن ذلك: «**لا يعني حجب الحقائق عن الجماهير**».. لكن مهما كانت درجة الإيمان به، فهو فهمٌ لا يتسق مع المعايير التي تجعل من المعرفة حقاً مطلقاً للإنسان، مثلما يصعُب التكهُّن بجدواها في ظِلِّ تدفق إعلامي أسقط شرط الاستئذان عند طرقه لأي باب.

في انعكاسات ذلك على المسار الاقتصادي، بدا أن ما تنتهجه إريتريا غير مقنع للدول الغربيَّة، وهي في مثل هذه الحالات تعمد إلى ربط عدم اقتناعها بالمساعدات والمعونات، باعتبارها إحدى عوامل الضغط، مع أنه معروف المخادعة

التي تتبعها الدول الغربية في هذه المقاييس، فكثيراً ما تحدثت عن غياب الديمقراطية في بلدٍ ما، لكنها لا تتورَّع عن الصمت إذا اقتضت مصالحها الخاصة ذلك.. (الحالة النيجيريَّة مثالاً إبان فترة الجنرال ساني أباشا وكثير من الدول الأفريقيَّة).

تحايلاً على مسألة المساعدات والمعونات في القضايا التي لا تثبت فيها جدواها، أصبح اللجوء إلى مسألة العقوبات الاقتصاديَّة كوسيلة من وسائل الضغط تجاه بعض الدول التي تحاول الخروج عن منظومة المجتمع الدولي بممارساتٍ تهدِّد السلام والأمن الدوليين، كالتسلح النووي والاعتداء على دول أخرى (غزو) وانتهاكات حقوق الإنسان، مثلما أصبحت تلحق بها قضايا الديمقراطيَّة، وتقوم الدولة المهتمَّة بهذا الشأن (وهي غالباً الولايات المتحدة الأمريكيَّة وبعض حلفائها من الدول الغربيَّة الأخرى) بالقيام مباشرة بلعب ذلك الدور - أي فرض العقوبات- أو تقوم بتمريره في حالات كثيرة من خلال مجلس الأمن (٦)، ومع كل ذلك تظل المصالح أحياناً بمثابة الحاجب الذي لا تعلو عليه العين!

لم تتدفق المعونات والمساعدات الاقتصاديَّة على إريتريا بالصورة المأمولة، وحتى لا تعطي مبرراً للدول الغربيَّة في الربط بينها والمسألة الديمقراطيَّة، أعلنت مبكراً موقفها الرافض لهذا الدعم، وهذا ما أكده الرئيس الإريتري "أسياس أفورقي" في حوار له مع صحيفة 'الحياة' بتاريخ ٢٥/ ١٩٩٨/٣، إذ قال: «**نحن نرفض المساعدات، فلسنا بحاجة لا إلى مساعدات إنسانيَّة ولا إلى خيريَّة، وذلك في إطار السياسات التي نتبعها في هذا المجال**».. وبرّر ذلك بقوله: «**نحن نرى المنح والمساعدات بمثابة عمليَة تأخير لنُمُو اقتصاد أي بلد أفريقي، خصوصاً في البلدان النامية، وهي تُضعِف إمكانيات المجتمع والدولة، إلى جانب أن حجم المساعدات يكون محدوداً في معظم الأحيان**».

استطرد أيضاً قائلاً: «**أجرينا دراسة خلال فترة خمس أو ست سنوات عن المِنَح والمساعدات التي كانت تأتي من جهاتٍ عدّة، بعضها باسم هيئات خيريَّة وإنسانيَّة، وأخرى مساعدات مع دول أقمنا معها علاقات ثنائيَّة، وجاءت نتيجة الدراسة - دون الخوض في التفاصيل- أن الاستفادة العمليَّة من هذه المساعدات هي أقل من ٣٠ %**».

كانت المُفاضلة قاسية بالنسبة للدولة الإريتريَّة في المُعادلة بين مساعدات اقتصاديَّة مشروطة يمكن أن تحدُث لها طفرة تنمويَّة في فترة زمنيَّة وجيزة، وبين الاستغناء عنها والاعتماد على القدرات الذاتيَّة بإرادة يمكن أن تحقق ذات الهدف، ولكن في فترة زمنيَّة أطول، وبدا أنها اختارت الطريق الثاني مع صعوبته ومعاناة السير فيه.

وفي غمرة هذه المثابرة الحثيثة، ما أن انتزعت ورقة آخر شهر من عام ١٩٩٤، حتى كانت الدولة الوليدة تعرَّضت لأوَّل مشكلة في الإطار الإقليمي، إذ

أقدمت على قطع علاقاتها الدبلوماسيَّة مع النظام السُّوداني.. (يتم استعراض ذلك في محور آخر).. وعندما بدأ العام ١٩٩٥ يطوي آخر شهوره، تعرَّضت الدولة الوليدة للمشكلة الثانية في الإطار الإقليمي، إذ اندلع صدام عسكري محدود مع اليمن في ارخبيل جُزُر حنيش .. (أيضاً يتم استعراض ذلك في محور آخر).

إن المشاكل الخارجيَّة دائماً ما تكون أثقل وطْأة وأغور جرحاً على أي دولة من المشاكل الداخليَّة، فالثانية يمكن تأجيلها تحت مبرِّرات عدَّة، أما الأولى فإن أي تراخٍ في معالجتها قد يُودِّي إلى منزلق خطير، كما أنها تستلزم تغيير سياسات وخطط وبرامج الى استراتيجيات جديدة.

الاستنساخ السياسي

أما على صعيد العلاقات مع إثيوبيا، فقد جرى كل شيء في هدوء، وتطوَّرت في قنوات عدَّة وفق اتفاقيَّات أبرمت بين الطرفين، وشرعت كلٌ جبهة في تنفيذ خططها الإستراتيجيَّة الخاصة في إدارة الشئون السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لدولتها، وبدا أن هناك رغبة لتقارُب تدريجي، مروراً بتكامُلٍ تام، وصولاً لمظلة كُونفدراليَّة.

مع ازدياد وتأثير التقارُب، كانت القوى المناوئة هنا وهناك تزيد من قوَّة انتقادها، وخاصة في أديس ابابا، حيث علا صوتها، وأصبحت تصف الجبهة الحاكمة في إثيوبيا بأنها مجرَّد دُمية تُحرِّكها الجبهة الحاكمة في إريتريا كيفما اتفق، وتارة أخرى بأنها سُلطة فاقدة الإرادة، تنسخ ما تقوم به السُلطة في اسمرا وتعمل بما تمليه عليها، وإن بدا ظاهرياً أن الجبهة الحاكمة في إثيوبيا لا تكترث كثيراً بما يُقال، إلاَّ أنه أثَّر بشكلٍ أو بآخر على القيادة.

بالرغم من كل ذلك، فلم تكن ثمَّة مخاوف تصل إلى حدِّ اليقين في احتمال أن تعكر صفو العلاقات، لكن كانت هناك توجُّسات نتيجة تراكُمات الماضي من جهة، وعدم تيقن أي طرف مما يعتمل في صدر الآخر من جهة أخرى.

كنا قد ذكرنا أن الجبهة الحاكمة في إثيوبيا قد ورثت دولة مُوسَسة رغم الترديّ العام في الخدمات والمرافق العامة جرّاء الحروب وقلة الإنتاج وفساد الإدارة، وذكرنا أيضاً أن الجبهة الحاكمة في إريتريا ورثت دولة شبه محطمة، ولذلك مثَّل الدمار النسبي قاسماً مشتركاً في البلدين، الأمر الذي تطلب الأولويَّة في الاتفاق على سياساتٍ اقتصاديَّة تنهض بهما من مستنقع الفقر والتخلف، وتتواكب مع الشعارات الثوريَّة والتحريريَّة التي رفعاها من أجل التغيير.

في إطار الرغبة المشتركة التي ذكرناها، بدا أن الجبهتين تتطلعان إلى شراكة اقتصاديَّة، مع فارق أن كل واحدة كانت تنظر لها بمنظار يختلف عن الأخرى، فإثيوبيا بعد أن أصبح استقلال إريتريا أمراً واقعاً، هدفت من وراء تلك الشراكة إلى ربطها بقناة تتحكَّم في مفاتيحها، وذلك للإبقاء الضمني عليها داخل

حظيرتها من جهة، وللحدِّ من دورها الإقليمي من جهة أخرى.. لا سيّما أن الجبهة الحاكمة في إثيوبيا أصبحت تتطلع للعب ذلك الدور، أما إريتريا فقد كانت تهدف من وراء تلك الشراكة إلى إنجاز عملية إعادة تعمير وتأهيل دولتها في زمن قياسي بالاستفادة من سياسات التبادُل التجاري والاقتصادي والاستثماري، وذلك في ضوء البداية من الصفر تقريباً وقلة الموارد الطبيعيَّة.

في سبيل ذلك، تخلت إريتريا عن أي مبدأ تعويضي من إثيوبيا عن فترة الدمار الذي لحق بها خلال نصف قرن تقريباً من الاحتلال، كما أنها غضّت الطرف تماماً عن اقتسام أصول الدولة الإثيوبيَّة مع الجبهة الحاكمة، أو حتى المطالبة بجزء منها. وفي هذا الصدد، قال السيد محمد محمود "شريفو"، وزير الخارجيَّة آنذاك ووزير الحكومات المحليَّة حالياً في حوار له مع صحيفة "الشرق الأوسط" الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٩٣/٨/٣٠، عندما سُئل عن أسباب عدم مطالبة بلاده باقتسام الأصول الإثيوبيَّة، مثل سلاح البحريَّة وشركة الخطوط الجويَّة، فقال: «**القضيَّة ليست قضيَّة اقتسام، ما يوجد في إريتريا حقٌ لها، وما يوجد في إثيوبيا حقٌ لها أيضاً، وربّنا يبارك لهم في الموجود، هناك أشياء بُنيت قبل أو على مدى خمسين عاماً داخل إثيوبيا، ويمكن أن نطالب بنصيبنا فيها، ولكني أرى أن الأمر غير مفيد للعلاقات المستقبليَّة بين البلدين، فنحن نتطلع للتفاهم وليس الخلاف، وأعتقد أن هذا الترتيب هو الأمثل**».

بعد عدة سنوات من هذا الحوار، سُئل أيضاً السيد "صالح إدريس كيكيا" (نائب وزير الخارجيَّة آنذاك ووزير المواصلات حالياً) في حوار له مع مجلة "الوسط" بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٧ بطريقة أخرى حول ما إذا كانت إريتريا تنوي مطالبة إثيوبيا بمنحها تعويضات عمّا لحق بها من جراء الاحتلال، وبالنظر لتاريخ الحوار، لكأنما السائل كان يُدرك أن غيوماً بدأت تتلبّد في سماء البلدين، ومع ذلك فقد أجاب السيد كيكيا إجابة مبدئيَّة أو دبلوماسية - سيان- حيث قال: «**هذه صفحة طويناها، لأنها أولا عمليَّة معقدة، وثانيا لأن الأنظمة الإثيوبيَّة التي تضرَّرنا منها لم يعُد لها وجود، وثالثا لأن الشعب الاثيوبي نفسه كان ضحيَّة لتلك الأنظمة.. وهو لم يحارب الإريتريين بارادته، وتضرَّر من الحرب بالطريقة نفسها، إذ فقد آلافاً من أبنائه وبقي عشرات الآلاف منهم معاقين بسبب تلك الحرب، ونعتقد أن النظر الى المستقبل بروح أخويَّة يتطلب ان نتناسى ذلك الماضي لنعيش بسلام**».

بعد نحو شهرين ونصف من الاستقلال الرسمي لإريتريا، قام البلدان بتوقيع اتفاق شامل للتعاون في ١٩٩٣/٧/٣٠، أوضحت مادته الأولى أن الهدف منه هو الوصول الى تكامُل اقتصادي وتعاون سياسي بين البلدين، وعلى المستوى الإقليمي، واكدت المادة الرابعة منه ضرورة ازالة المعوقات التجاريَّة والعمل على توحيد السياسات الجمركيَّة وفتح ميناءي عصب ومُصوَّع امام التجارة الإثيوبيَّة لاستخدامهما بكل حرية.. وخُصصت المادة الخامسة لحريَّة حركة مواطني البلدين وتوحيد قوانين الهجرة.. واشارت المادة التاسعة الى سُبُل التعاون في المجالات

الماليَّة، والعاشرة كانت حول تنسيق السياسات الاقتصاديَّة، واختصَّت الثانية عشرة بقضايا الحدود بين البلدين أو على مستوى الإقليم.

وبموجب ذلك، تشكَّلت عدة لجان مشتركة لتنفيذ هذا الاتفاق، وبعد نحو شهرين أنجزت اللجنة الاقتصاديَّة مهامها، وتوصَّل الطرفان لاتفاق نهائي لتوحيد السياسات الاقتصاديَّة، ونصَّت مادَّته الأولى على استخدام إريتريا "البر" الإثيوبي إلى حين صك عملة خاصة بها، وتفرَّعت هذه المادة إلى أربع نقاط توضيحيَّة:

١-١ تنسيق سياسات معدَّلات صرف العُملة، بما في ذلك تجميع الاحتياطي بغرض تأسيس سعر صرف موحَّد.
١-٢ تنسيق أو توحيد هياكل معدلات الفائدة في كلا البلدين.
١-٣ العمل في اتجاه إيجاد آلية عمل يتم بواسطتها زيادة مخزون النقد الأجنبي مع معدلات النمو ومحاصرة التضخم في البلدين.
١-٤ وضع أجندة أو خطط يتم بموجبها تنسيق السياسات المتصلة بمتطلبات تحويل العملة الأجنبية، وإدارة المديونية الخارجية.

غطت البنود الأخرى المسائل الخاصَّة بحركة البضائع والخدمات إلى جانب المزايا والتسهيلات التي ينبغي أن يتمتع بها المستثمر الوطني في كلا البلدين.

عقب التوقيع على الاتفاق، صرَّح السيد "سيوم ميسفن" وزير الخارجيَّة الإثيوبي لصحيفة "إرتريا الحديثة" الرسميَّة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٩، فقال: «**إن اتفاقيَّة التعاون هذه سيكون لها معنى كبير وستنعكس إيجابياً إلى الحياة اليوميَّة لمواطني البلدين، وعلى حركتهم وأمنهم ونشاطهم الاقتصادي والاجتماعي، ونحن على قناعة تامة بأن العلاقات بين البلدين الجارين ستتطوَّر بفضل هذه الاتفاقيات إلى وحدة اقتصاديَّة اجتماعيَّة**».

بعد نحو عامين تقريباً من تفعيل تلك الاتفاقيَّة، اجتمعت اللجنة الوزاريَّة العُليا بين البلدين في اسمرا يوم ١٩٩٥/٤/٤.. رأس الجانب الإريتري السيد "محمود أحمد محمود" وزير الحكومات المحليَّة، ورأس الجانب الإثيوبي "تامرات لايني" (٧) لتقييم الاتفاق الموقع في العام ١٩٩٣، وبعد محادثات اختتمت ببيان مشترك جاء فيه: «**عبَّر الطرفان عن رضاهما التام عن الجهود التنسيقيَّة في مجال العلاقات الخارجيَّة والدفاع والعدل والأمن والإعلام، وأكدا على ضرورة تعزيزها وتوسيع العلاقات في المجال الاقتصادي، وجدَّدا التزامهما بالعمل على التكامُل عبر إنشاء منطقة تجاريَّة حرَّة**».

كانت اللقاءات المشتركة دائماً ما تختتم ببيانات مفعمة بالطموح، وكأنما الاتفاقيَّات تريد أن تُؤكِّد بأن كل شيء على ما يرام.. بالفعل كان كل شيء آنذاك على ما يرام، ما عدا الهواجس المخبوءة في النفوس.

ظلَّ المسئولون في كلا البلدين يشيدان باستمرار بهذه العلاقة، ويُؤكدان أنها مثلٌ ينبغي أن يُحتذى به في العلاقات بين الشعوب والدول، باعتبارهما استطاعا امتصاص ممارسات عقود زمنيَّة طويلة مليئة بالعداء والكراهيَّة والبغضاء، ومن ثمَّ تحويل كل تلك المشاعر السالبة إلى توجُّهات إيجابية في إطار جديد من الصداقة والاحترام المتبادل.

ربَّما كان ذلك هو ما استنفر أحد الكتاب المرموقين ليدعو عبر مقالٍ نشره في صحيفة دوليَّة، بأن تمنح جائزة نوبل للسلام مناصفةً للرئيس الإريتري "أسياس أفورقي" ورئيس الوزراء الإثيوبي "مليس زيناوي".(٨)

إن من أكبر الأسباب التي كانت تزيد من دائرة الآمال وتعمل على قمع الهواجس التي لم تسفر عن كنهها، هو أن البلدين ظلاَّ ينسقان سوياً في إطار السياسة الإقليميَّة بتوجُّهاتٍ اتسقت إلى حدٍ ما مع توجُّهات المجتمع الدولي، وبالذات القطب الذي يحاول التسيد (الولايات المتحدة الأمريكيَّة)، وقد تزامن وصول الجبهتين إلى السُّلطة مع محاولاتهما إعادة ترتيب الأوضاع وفق ما اصطلح على تسميته بـ"النظام العالمي الجديد" في كثير من مناطق العالم، ولم تكن منطقة القرن الأفريقي استثناءً.

لعلَّ هذا أيضاً ما دفع بعض المراقبين إلى وصف الرفيقين القابضين على زمام السُّلطة في أديس أبابا و أسمرا، بـ"أصدقاء" الولايات المتحدة الأمريكيَّة مرَّة، وبـ"شركائها" في المنطقة مرة أخرى.. كما أنه وفقاً لذلك، برز مصطلح "جيل القادة الأفارقة الجُدُد"، بإضافة آخرين لهُما من قادة منطقة البحيرات، وهي المنطقة الإستراتيجيَّة والحيويَة الهامة أيضاً في القارة الأفريقيَّة، والتكامُل بينها وبين منطقة القرن الأفريقي من شأنه أن يخلق حزاماً أمنياً وسياسياً واقتصادياً مؤثراً على مستوى القارة كلها.

في هذا الإطار، ابتدأت أسمرا وأديس أبابا منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٥ بالتنسيق معاً ضد نظام الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة الحاكم في السُّودان، بعد أن قام باستعدائهما معاً على التوالي، بأعمالٍ هدفت إلى تصدير الأصوليَّة المتطرِّفة والإرهاب لهُما.

مضى العام ١٩٩٥ على ذلك المنوال، الذي يشير إلى توافقٍ تام بين البلدين، وكذلك أعقبه العام ١٩٩٦، ولم يكُن فيه ما يثير القلق سوى تنامي ظاهرة النقد اللاذع لإريتريا من وسائل الإعلام التي تملكها بعض القوى الإثيوبية التي ساءها استقلال إريتريا، وقد اتضح فيما بعد أن كوادر في "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" وهى تشكل "لوبي" كانت تعمل على استثارة تلك القوى، وتحرِّضها بشكلٍ غير مباشر -لأغراضٍ أضمرتها- على الاستمرار في ذلك الدور، فأصبحت وسائل إعلامها تبالغ في تصوير العلاقة بين الجبهتين، وتدعمها برسوماتٍ كاريكاتيريَّة ساخرة تجسِّد الجبهة الحاكمة في إريتريا في صورة الذي حاز على

بلده ويسعى الى اقتسام إثيوبيا أيضاً، وكذلك تجسيد إثيوبيا كبقرة حلوب تمسك إريتريا بضرعيها لتمتص خيراتها، وهكذا..

إزاء إيماءات وتذمّر لم يأخذ طابعاً رسمياً من الجبهة الحاكمة في إريتريا، كانت الجبهة الحاكمة في إثيوبيا تبرّر ذلك بحريّة الصحافة والتعبير، الأمر الذي لا يمكن فرض رقابة عليه، لكن كان في حقيقته ممارسة للعبة مُزدوجة رسمتها بدقة كوادر في "الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي" لتنفيذ سيناريو قادم.

كان هناك شيء غير طبيعي يتململ تحت سطح العلاقة، لكن ما كان يتيسّر لأي كائن أن يشطح بخياله ويتنبأ بانهيار المعبد، أو ما ظنه البعض بانه "زواج كاثوليكي" بين الجبهتين امتدّ لنحو ٢٢ عاماً في طريقه الى "طلاق بائن"، ليس لقصور في تحليلات المراقبين، ولكن لأن الظواهر لم تكُن تحتمل أي تفسير مُغاير، فغير العلاقة الجيّدة التي تبدّت بين الجبهتين، وبغضّ النظر عن التنسيق الإقليمي، وفي السياسات المشتركة، كان كلا البلدين مهمومان بمعالجة قضايا أخرى.. منها على سبيل المثال، ان استضافة إريتريا للمعارضة السودانيّة خلقت لها واقعاً جديداً، كما انها ظلت منهمكة سياسياً ودبلوماسياً في معالجة تداعيات مشكلة حنيش مع اليمن، إلى جانب محاصرة التوتر الذي طرأ على علاقاتها مع جيبوتي، إضافة إلى قضاياها الداخليّة الاثقل حملاً.

أما إثيوبيا، فقد كانت لها أيضاً هُمومها الخاصة، وفي هذا الإطار بدا أنها تعمل على إعادة ترتيب البيت من الداخل، وفق ركائزه القوميّة والإثنيّة المُعقدة، كذلك محاولات النهوض اقتصادياً ووضع الأساس السياسي والاداري للدولة، إلى جانب أنها في الإطار الخارجي وجدت نفسها مرغمة على الاهتمام بالملف الصومالي بعد أن امتدّت ألسنة نيرانه إليها عبر أعمال تخريبية داخل العاصمة أديس أبابا وبعض الأقاليم الاخرى - خاصة الأوغادين- قامت بها حركة الاتحاد الإسلامي.

بناء على كل هذه المُعطيات، ما كان أحد يعتقد بأن ثمّة فائض في النجهد في كلا البلدين يمكن أن يُؤدّي إلى حدوث مجابهة، يُصبح فيها الماضي بكُلّ إنجازاته وإشراقاته وإخفاقاته مجرّد خيط دخان رفيع ينطلق رويداً رويداً في الفضاء، إلى أن يتلاشى تماماً، ويعود مرّة أخرى من فُوّهات البنادق دخاناً كثيفاً، يعمي الأبصار، وكذا القلوب التي في الصدور.

في الفصول القادمة، سنتناول الذي كان يمور تحت سطح العلاقة في محاور ثلاثة: الحدودي، الاقتصادي والسياسي/العسكري، بعد أن نزيح عنها القناع بدخول النصف الثاني من عام ١٩٩٧. لقد كانت هذه المحاور أشبه بـ"مثلث برمودا"، الذي اختفت فيه سُفُن العلاقة المثاليّة بين الطرفين، ولم تكن السنوات القليلة التي نعِمَ فيها البَلَدان بتلك العلاقة المثاليّة سوى منزلة بين منزلتين، أي هُدنة بين حربين ضروسين، اختلفتا في الأهداف واتفقتا في دمار الانفس والثمرات.

هَوَامش الفَصل السَّادس

(١) أقرّ الجهاز التشريعي للحكومة الانتقاليّة أيضاً وجود ٦٤ مجموعة عرقيّة إثيوبية، بينما يُؤكِّد الانثروبولجيون والأكاديميون وجود نحو ٢٥٠ لغة محليّة، ويوجد التعدُّد العرقي الكثيف في الأقاليم الجنوبيَّة الإثيوبيّة.

(٢) هُم السادة: الأمين محمد سعيد، عبدالله جابر، يماني قبرآب، ميسفن حقوص، على سيد عبدالله، إسكالو منقريوس، زمهرت يوهانس، عثمان صالح محمد، أبرها كاسا، فوزية هاشم، الأمين شيخ صالح، تسفاي قبرسلاسي، حقوص قبري هويت، جرمانو ناتو، حامد حمد، امنة نور حسين، محيي الدين شنقب، يوسف صانغ.

(٣) منهم السادة: أحمد طاهر بادوري (١٧٠٧ أصوات)، بطرس سلمون (١٦٥٣ صوتا)، سبحات أفريم (١٦٥٠ صوتاً)، محمود أحمد محمود "شريفو" (١٦٢٠ صوتا)، هايلي ولدتنساني (١٥٨٤ صوتاً)، حمد محمد كاريكاري (١٥٨٤ صوتا).

(٤) منهم السادة: الأمين شيخ صالح (١٣٦١ صوتاً)، حامد حمد (١٢١٧ صوتاً)، يوسف صانغ (١٢٠٧ صوتا).

(٥) منهم السيد إبراهيم توتيل (٧٦٨ صوتاً)، والسيد محمد نور احمد (٣٠٨ أصوات).. (من المهم التذكير بأن الأرقام المذكورة أعلاه جميعها تُنشرُ للمرَّة الأولى).

(٦) لكثير من الاستزادة، انظر د. فتح الرحمن عبدالله الشيخ: مشروعيّة العقوبات الدوليّة والتدخُّل الدولي - الفصول من ٢-٤.

(٧) "تامرات لايني" اسم حركي لاسم حقيقي "جيتاتشو مامو".. كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والسكرتير العام لمنظمة الحركة الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، وهو من قومية الأمهرا، وقد أقيل بتهمة الفساد في محكمة أدانته في مايو (أيار) ١٩٩٧ بعد اعترافه باختلاسات قام بها عبر اتفاقيّات وشاركه اخرين فيها.

(٨) أنظر محمد الحسن أحمد (الشرق الأوسط الدوليّة) تاريخ ١٩٩٥/٩/٥ العدد رقم ٦١٢٥.